مناطق من العالم مثل الخليج العربي الذي يقع خارج حيز نشاط الحلف. فقد أصرت فرنسا مثلاً على عدم موافقتها على توسيع ذاك الحيز جغرافياً".

وقد توصل المجتمعون إلى اتفاق ينص على أن لجوء الدول الأعضاء في حلف الناتو إلى اتخاذ مثل تلك الاجراءات الضرورية يجب أن ينطلق حصراً من المصالح الوطنية لدول الحلف وبعد مشاورات وثيقة بين أعضائه(74).

وتبقى أوربا الغربية شريكاً مخلصاً في حلف الناتو ولذا فهي تسعى إلى أن تحسب الولايات المتحدة دائماً حساباً لرأيها ومصالحها وأن تتخلى عن سياسة الاملاء. وقد تحدثت شخصيات أمريكية رسمية بلهجة شبه غاضبة قائلة "لم يعد أحد يطلب الآن من الدول الأوربية الكبرى أن ترسل جيوشاً وطائرات أو سفناً حربية، بل يطلبون منها أن تتخلص من "نقطة الضعف" التي ظهرت نتيجة انشغال الامكانيات الأمريكية والانكليزية والفرنسية"(75). الا أن الحلفاء كثيراً ما يصرحون بأن دعم شعوب بلدانهم لقدرات حلف شمال الأطلسي العسكرية يتطلب منهم تضحيات لا يستطيعون أن يسمحوا لنفسهم بها في ظل الأوضاع الاقتصادية السائدة حالياً في السوق.

عندما يفكر سياسيو أوربا الغربية بحكمة ومنطقية يدركون الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع أن تجرهم إلى مغامرات خطرة في الخليج العربي سعياً وراء "مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الحيوية المهمة" المزعومة. كتب لافونتين عضو إدارة الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني في مجلة شبيغل فقال أن وزير الدفاع الأمريكي يطالب البدء بـ "استراتيجية حالة الحرب" وذلك لضمان امداد الولايات المتحدة بالخامات من الشرق الأوسط. وإذا كانت الأوضاع في منطقة الخليج ستتفاقم إلى درجة قيام صدام مسلح، فإن الأمريكيين يعتقدون أن الحرب يجب أن تبدأ على الجبهات الأخرى أيضاً. ويعتقد لافونتين أن استراتيجية أمريكية مثل هذه لا تتوافق الا مع مصالح الأمن الأمريكي. وتتوافق مع مصالح ألمانيا حتى تبدأ فترة الأحداث العصيبة. وفي حال حدوث حرب "ستحمل هذه الاستراتيجية الموت لالمانيا في جميع الأحوال"(76).

وعلى الرغم من هذا كله فإن لدينا مبررات للحديث عن تزايد النزعة العدوانية في سياسة البلدان الأعضاء في ملف الناتو بالنسبة إلى منطقة الخليج. في خريف عام 1984 كتبت الساندي تايمز الإنكليزية (17 أيلول 1984 عن استعداد حكومة مارغريت تاتشر المصادقة على تشكيل "قوات انتشار سريع" انكليزية تتألف من عشرة آلاف عسكري. وقد أشارت الصحيفة بصراحة الى أن أجراء مثل هذا يضفي الصبغة القانونية الرسمية على دور انكلترا كبوليس مسلح خارج حيز نشاط الناتو. وفي تلك الفترة بالذات كتبت صحيفة لوماتان الفرنسية (16 تشرين الأول 1984) تقول: توجيه ضربة سريعة وقاصمة على البعد ــ هذه هي مهمة قوات الانتشار السريع التي ستتشكل في عام 1985 من خمس فرق.

تعيد الولايات المتحدة الأمريكية النظر باستمرار في أولوية العمليات الاستراتيجية في الخطط السريعة لانزال الجيوش بمنطقة الخليج العربي، نذكر بهذا الخصوص أن الخطط كانت تنص في البداية على استخدام قوات ومعدات من ساحة عمليات المحيط الهادي عند قيام حالة طوارئ، أي استخدام قوات من اليابان وكوريا الجنوبية حيث يوجد 100 ألف جندي أمريكي. أن رغبة الولايات المتحدة في استخدام قوات حلفائها لتحقيق طموحات هيمنتها على منطقة الخليج عل ى أساس أن تلك القوات رديف اضافي هي رغبة تسهل ملاحظتها مع تطور العلاقات المشتركة بين واشنطن واليابان. وإذا تركنا جانباً الجهود العسكرية الحثيثة التي تبذلها طوكيو في الفترة الأخيرة نجد أن البنتاغون يتهم اليابان بنشاط لا يقل عن نشاط الأخيرة في التسلح لأنها "تقوم بالجهود العسكرية الكافية" وتنفذ "الواجبات العسكرية التي أخذتها على عاتقها"(77).

ويتلخص جوهر الأمر في أن واشنطن، اعتماداً على "التعليمات الخاصة بالدفاع للسنوات المالية 1984 ــ 1988"، خططت لتحويل التعاون مع اليابان إلى "مشاركة عسكرية نشيطة" مطالبة بزيادة واجبات طوكيو وسيؤول في تنفيذ استراتيجية البنتاغون حيال شمال شرق آسيا. وكان دواعي ذلك "خطة نقل تشكيلات عسكرية بحرية وجوية وفيالق من مشاة

البحرية تتمركز في اليابان وأوكيناوا إلى منطقة الخليج العربي في حال القيام بعمليات عسكرية هناك".

وهكذا في سيناريو البنتاغون للحرب الشاملة ينص على توسيع رقعة عمليات حلف الناتو و"اتفاقية الأمن" الأمريكية اليابانية ليتصلا بمسرح عمليات ثلاث في الشرق الأوسط، وبهذا توجد ساحات العمليات في اوربا والشرق الأوسط والمحيط الهادي.

في شباط عام 1983صرح ج. ساسير عضو مجلس الشيوخ في اجتماع لاحدى لجان مجلس الشيوخ أن اليابان تستطيع أن "تساعد" في بناء عدد من حاملات الطائرات من طراز "نيمتس" المخصصة للتوجه إلى الخليج العربي كي تخفف بذلك النفقات التي تتكبدها الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك. وقد صرح هذا العضو دون أية مواربة أن اليابان لا تبذل أي جهد من أجل الدفاع عن الخليج العربي، على الرغم من اقتصادها مرتبط إلى حد كبير بامدادات النفط من هذه المنطقة. وعندما تحدث جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي في الثاني والعشرين من شباط عام 1983 أظهر اهتماماً واضحاً بهذه "الفكرة الجديدة".

في أيلول عام 1984 نشرت الصحافة اليابانية للرأي العام خلاصة اجتماع اللجنة الاستشارية الأمريكية اليابانية حول امكانية اشتراك اليابان في عمليات "القوات المتعددة الجنسيات" في الخارج وخاصة في ارسال قطعات من "قوات الدفاع الذاتي" اليابانية الى الخارج. ولا يزال هذا في طور الخطط، الا أن الصحافة الأمريكية شرعت تكتب أكثر وأكثر عن استخدام قدرات اليابان تلك. أن توزيع الأدوار كما تراه واشنطن يعني أن على الحلفاء أن ينفذوا ما تمليه الولايات المتحدة الأمريكية عليهم. وقد اشارت صحيفة نيويورك تايمز إلى أن الإدارة الأمريكية تعتبر أن "بلدان جنوب شرق آسيا ستقدم كل أنواع الدعم لجهود الولايات المتحدة الرامية إلى نقل القوة العسكرية إلى المحيط الهندي ومصادر النفط حول منطقة الخليج العربي"(78). وفي تلك المناطق التي لا تستطيع فيها الولايات

المتحدة الأمريكية لسبب من الأسباب أن تقوم بعمليات مع ساحة العمليـات المتقدمة ترى من الأفضل أن يحل محلها في تنفيذ تلك المهام أحد حلفائها.
في بداية الثمانينيات قامت إدارة ريغان باستعدادات عسكرية واسعة النطاق في منطقة الخليج العربي واتخذت اجراءات عديـدة للتمكـن مـن المنـاورات في هذه المنطقة من العالم. وضاعفت واشنطن جهودها الموجهة نحو جعـل حلفائها يشاركون بنشاط كـبير فـي خطـط عسـكرية خطـرة جـداً. وحـاولت الأوساط الحاكمة في واشنطن بشتى السبل أن تثبت "حصتها" في التـدخل بشؤون شعوب المنطقة معتمدة في ذلك على تواجدها العسكرية المتكـاثف هناك.
ان النهج الامبراطوري الأمريكي الوقح يتعـارض تعارضـاً جـذرياً مـع مصـالح البلدان المتحررة وشعبوها ويستدعي بالتأكيـد تزايـد المقاومـة ضـد مطـامع الغرب الاستعمارية الجديدة. وقد أخذ حقل سيادة الامبريالية الـذي لا يمكـن لحاملات الطائرات ولا "لقوات الانتشار السريع" البوليسية ان تمحــوه أو أن تغير من مساره.
ان مبادئ الاستعمار الجديد الأمريكية لا تأخذ بعين الاعتبار أن تـوازن القـوى الجديد في العالم قد تغير بما ليس فيه مصلحة أنصـار المغـامرة والعـدوان، فقد تدعمت مواقع الاشتراكية الحقيقية، وتضافرت جهود البلـدان المتحـررة من سيطرة الاستعمار لتدعيم سيادتها واستقلالها فشكل هذا عقبة كأداء في طريق خطط الاستعمار الجديد الامبريالية.
ان محاولات املاء الارادة على الشعوب الأخرى محكومة بالفشل على مـدى التاريخ. فنضال الشعوب عن حقهـا فـي تقريـر مصـيرها بنفسـها يـزداد قـوة وفعالية. الا أن نهـج واشـنطن الرامـي إلـى اعـادة اسـتعمار منطقـة الخليـج العربي فعلياً وإلى اقامة محميات عسكرية لهـا فـي الخليـج ليـس الا نكسـة تاريخية خطرة.
ان استعدادات واشنطن العسكرية في هـذه المنطقـة الاسـتراتيجية المهمـة الأكثر قرباً من حدود الاتحاد السوفييتي الجنوبية تكتسب أكـثر فـأكثر أبعـاداً مهددة يزداد تعقيدها جدياً يوماً بعد يموم بالنسبة إلى شعوب منطقة الخليج

من جهة، وبالنسبة للعالم كله من جهة أخرى. وقد أشـار الاتحـاد السـوفييتي أكثر من مرة إلى "تزايد عدوانية القوة الأكثر رجعية في العالم وعلى رأسها الامبريالية الأمريكية التي تحاول باستمرار تحويـل التطـور إلـى وراء. ومـا لا شـك فيـه أن مثـل هـذه المحـاولات لـن تحمـل للامبرياليـة أي نجـاح، الا أن نزعتها المغامرة تبقى تهدد البشرية بالخطر دائماً"(80).

***

بدلاً عن الخاتمة

في السبعينيات تنامت أهمية منطقة الخليج في المحافل الدولية بشكل واضح. وقد استطاعت دول المنطقة مع قيام توازن قوى جديد على الساحة الدولية أن تصل إلى نجاحات ملحوظة في نضالها دفاعاً عن حقها في التصرف بثرواتها الطبيعية الوطنية. وفي ظروف التوازن العسكري ـ الاستراتيجي بين دول عالم الاشتراكية وتخفيف حدة التوتر الدولي وتقدم مساعي الانفراج لم تتجرأ الدول الامبريالية الكبرى أن تقدم ـ كما كانت تفعل سابقاً ـ على القيام بتدخل عسكري مباشر واسع أو أن تنظم انقلابات عسكرية، وكان الغرب مضطراً إلى تقاسم "كعكة العيد" النفطية مع الدول المنتجة في منطقة الخليج، مما ساهم إلى درجة كبيرة في تعميق أزمة الطاقة وتنامي تبعية البلدان إلى درجة كبيرة في تعميق أزمة الطاقة وتنامي تبعية البلدان الرأسمالية لامدادات "الذهب الأسود" من هذا الخزان الذي يعتبر أضخم خزان للطاقة الحرارية بالنسبة للبلدان الرأسمالية.

وفي الوقت ذاته قامت الامبريالية بجهود مستميتة من أجل ربط هذه المنطقة من العالم بمنظومة الاقتصاد الرأسمالي، ومن أجل ادخالها في مدار التبعية التامة للامبريالية. وقد استطاع الغرب ـ إلى حد ما استخدام مذهب ـ المشاركة" و"التبعية المتبادلة" ليحول دول الخليج العربي إلى "شركاء أصغر" مكبلين إلى المركز الرأسمالي الأم بأصفاد ذهبية تجعلهم تابعين لذاك المركز اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً.

أدى سقوط نظام الشاه في ايران، الذي كان يقوم بدور الحارس الرئيسي للمصالح الامبراطورية في منطقة الخليج إلى تغيير الموقف العسكري ـ

الاستراتيجي الغربي من منطقة الخليج. وعند تخوم نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات عادت الأوساط الامبريالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام "دبلوماسية القوة" محاولة في ذلك ايقاف تنامي النضال الوطني التحريري في هذه المنطقة واقامة رقابة عسكرية سياسية لها فيها. لكن الوصول إلى هذه الأهداف كان يتطلب الحد من استهلاك النفط وتقليص استيراده من منطقة الخليج وتصعيد تبعية بلدان الخليج الاقتصادية لبلدان الغرب الكبرى وفسح المجال لتطور العلاقات الرأسمالية في الأقطار الخليجية.

الا أن الرهان الأول كان يتركز هنا على زيادة حجم التواجد العسكري الأمريكي والقيام باستعدادات عسكرية واسعة النطاق.

كي تضمن واشنطن وصول الاحتكارات الغربية الكبرى إلى ثروات بلدان الخليج الطبيعية. واستخدام المنطقة لتحقيق خططها الاستراتيجية سعت الولايات المتحدة إلى تحويل بلدان المنطقة إلى ما يشبه محميات عسكرية لها بواسطة اعداد حالات صدامية واثارة الصراعات فيها. وقد جلبت مثل هذه السياسة لبلدان الخليج الكثير من الويلات وأدت إلى تشوهات ولادية وانكسارات في تطورها الاجتماعي والاقتصادي، وكانت تلك السياسة أحد الأسباب الرئيسة في تحويل منطقة الخليج العربي إلى بؤرة توتر عالمي تهدد بالانفجار.

ازدادت الحالة التي نشأت في المنطقة تعقداً في بداية الثمانينيات نظراً لتنامي النشاط العدواني التي تنظمه الامبريالية الأمريكية العازفة على كسر التوازن العسكري الاستراتيجي بين المنظومة الاشتراكية والمنظومة الرأسمالية لمصلحتها لتحقق لنفسها التفوق العسكري.

لا تنظر إدارة ريغان إلى مشاكل الخليج العربي الا من خلال موشور المجابهة الشاملة مع الاتحاد السوفييتي واستخدام هذه المنطقة باعتبارها رأس جسر ضروري لتحقيق هجوم واسع يحقق الهيمنة الأمريكية على العالم كله. ان هذا كله يضاعف من الطبيعة الخطرة التي تتصف بها الخطط

الأمريكية الامبراطورية، عداك عن ان هذه المنطقة تقع إلى جوار حدود الاتحاد السوفييتي الجنوبية.
منذ بداية الثمانينيات أخذ الغرب بالحسبان تناقض تبعية المراكز الرأسمالية الرئيسية لامدادات النفط من منقطة الخليج وفائض النفط في السوق واستقرار أسعاره بعد تدنيها وبالتالي تناقص دخل البلدان المنتجة للنفط في الخليج مما يجعلها أكثر طواعية وخنوعاً، ويسمح هذا باملاء الحلول الأكثر ملائمة للغرب عليها. وفي ظروف مثل تلك سيكون مردود اللجوء إلى القوة للضغط على بلدان الخليج أكبر، وسيكون من الأسهل ابقاء شعوبها خاضعة لحكامها المطلقين الذين ما زالوا إلى اليوم "يسيئون" حسب رأي واشنطن استخدام حقهم في اختيار الحول والقرارات.
الا أن أحداً لم يستطع حتى اليوم ايقاف تقدم التاريخ. فمصالح بلدان الخليج الوطنية تصبح يوماً بعد يوم أكثر تناقضاً وتصادماً من الأهداف الأنانية للامبريالية التي تستخدم بلدان المنطقة في لعبتها العسكرية الاستراتيجية ولا تنظر إليها الا باعتبارها حقلاً رابحاً يساهم في غناها.
تشهد أحداث السنوات العشر الأخيرة على تفاقم سياسة الغرب في منطقة الخليج، وخاصة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت مستعدة خلال فترة أزمة الطاقة عام 1974ـ1975 لرفع شعار "الدفاع عن الخليج" من ... العرب. نعم، من "العرب السفاحين" المستعدين لخنق الاقتصاد الغربي بقطعهم امدادات النفط عنه. وفي ذاك الوقت بالذات أُعلن للمرة الأولى عن احتمال قيام القوات الأمريكية باحتلال منابع النفط في الخليج.
بعد قيام الثورة في إيران جرت صياغة "مبدأ كارتر" الذي يتحدث عن "العرب المساكين" الذين يندفع الاتحاد السوفييتي نحو السيطرة على نفطهم، ولا بد من انقاذ شعوب الخليج من هذا الخطر الجامع ولذا عُرض عليهم هذا الدواء: القبول بالوجود العسكري الأمريكي في منطقتهم.
لكن ها هم العرب ـ كما كانوا في السباق ـ يمدون الغرب بالنفط (وبالمناسبة نقول أنهم أنفسهم في تبعية لهذا الامداد)، وإذا كان لدى أحد منهم شعور "بالخطر العسكري السوفييتي على منطقة الخليج" فقد ذرت

الريح ذلك الشعور، عندما كان لابد من الدعاية لشعار جديد يقول: بلدان الخليج العربية يهددها "الخطر الشيعي"،ولحمايتها من هذا الخطر يؤكد استراتيجيو واشنطن على وجود سبيل واحد بالطبع لا بديل له هو زيادة التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة، ويا حبذا لو كان هذا التواجد مصحوباً بتقديم القواعد، وكم سيكون حسناً أيضاً زيادة عدد الخبراء العسكريين الأمريكيين وزيادة احتياطي المعدات العسكرية الأمريكية في المنطقة.

ان جميع هذه الأساليب الدعائية ضرورية للتستر على اقامة قاعدة مادية دائمة للوجود العسكري الأمريكي في الخليج، ولتحضير الرأي العام في الغرب وفي بلدان الخليج للقبول بهذا الوجود. وتعتمد البلدان الغربية على بوادر الأزمات لتخلق بؤراً من التوتر وصدامات مسلحة تحت غطاء من أساليب دعائية متنوعة تسعى من ورائها إلى هدف واحد هو فرض سيادتها الشاملة الكاملة على منطقة الخليج.

تبقى مطامع الغرب في الخليج دون تغيير. أهي الحصول على النفط؟ نعم؟ أهي الحفاظ على سوق تصريف؟ بالطبع! الأسلحة؟ لا شك في ذلك.

في أواسط الثمانينيات استطاع الغرب تحقيق بعض أهدافه. وأصبح احتمال استخدام النفط سلاحاً سياسياً في أيدي البلدان أمراً أقل ورواداً. توطدت صلات بلدان الخليج الاقتصادية مع العالم الرأسمالي وتنامت ـ وستستمر بالتنامي على ما يبدو ـ التبعية التكنولوجية في هذه البلدان للغرب. يستمر تأثير الدول الغربية الكبرى الفعال لا على صياغة السياسة الخارجية في بلدان الخليج وحسب، بل وعلى تطورها الاجتماعي الاقتصادي أيضاً، على الرغم من أن نتائج هذا التأثير ليست كلها على مستوى واحد من الأهمية.

تزايدت تبعية عدد من بلدان الخليج النفطية لامدادات السلاح الغربي. وهكذا نجد أن الغرب يحاول ـ على الرغم من جميع التحولات في المنطقة ـ أن يؤكد سيادته على الخليج، ولو كان ذلك ضمن شروط جديدة الا أنها تحافظ على بلدان الخليج رافداً صناعياً ومالياً للغرب.. وأيضاً مصدراً للمواد الخام بالطبع.

ونوجه الاهتمام الأساسي في هذا الكتاب إلى تحليل السياسة الأمريكية الخارجية.

ولا تشمل هذه النزعة منطقة الخليج العربي وحدها، الا أن الولايات المتحدة الأمريكية تبذل جهوداً خاصة لجعل هذه المنطقة بالذات رأس جسر يستخدم أثناء البدء بعمليات عسكرية ضد الاتحاد السوفييتي وغيره من البلدان. ولا تحاول الولايات المتحدة استخدام النفط وحسب للحفاظ على رقابتها على الخليج، لكنها تعتبره الوسيلة الأساسية لذلك فلتقوية الزعامة التي أخذت تضعف على اقتصاد الغرب وفي السوق الأوربية المشتركة، ودور الزعامة علن البلدان المتحررة في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية تصبح جميع الوسائل المستخدمة مبررة.

أصبحت الحرب العراقية ـ الإيرانية أفضل تلك الوسائل. وتعطي استمراريتها وديمومتها الدول الغربية وبالدرجة الأولى الولايات المتحدة الأمريكية امكانية الضغط على الدولتين وزيادة التأثير على دول المنطقة الأخرى وتخويفها بتوسيع رقعة رحى الحرب.

في آذار عام 1984 ـ كما تشهد مجلة نيوزويك أعطى الرئيس الأمريكي تعليماته في اجتماع مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض باعداد خطط جديدة لتوزيع الجيوش الأمريكية البرية وكذلك بعض تشكيلات القوات الجوية والقوات البحرية في منطقة الخليج إذا ما ازدادت حدة الحرب العراقية ـ الإيرانية(1).

في نيسان من العام نفسه توجه مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط ريتشارد مورفي إلى المنطقة في مهمة محترمة للغاية: كي يقنع الحكام المحليين بأن عليهم المساعدة في اعداد حل للأزمة المحتملة في الخليج، وذلك بالسماح للأمريكيين باستعمال مواقعهم العسكرية. وكان مورفي مكلفاً أن يبحث امكانية تخزين الذخيرة العتاد والوقود وغير ذلك من المستلزمات العسكرية في بلدان مثل عُمان والبحرين والامارات، وأن يعرض على هذه الدول وضع خطط سرية للعمليات المشتركة "ونقل قوات الانتشار السريع" الأمريكية إلى هذه الدول. وكان يأمل اقناع زعماء هذه

الدول الصديقة السماح للأمريكيين إجراء فحص دقيق لامكانيات استيعاب موانئهم ومستودعاتهم وخزانات وقودهم لتخزين المحروقات وغيرها من المعدات العسكرية، أي السماح بالقيام بمعاينة مكانية. وكانت التعليمات التي يعمل بها مورفي تقضي بأن عليه ان يحاول"الحصول على موافقة بحق الولايات المتحدة الأمريكية في استعمال المواقع العسكرية في منطقة الخليج العربي عند قيام حالة طوارئ"(2).

لم ينجح المبعوث الأمريكي بكسر اصرار العربية السعودية والكويت والامارات المتحدة على رفض مثل هذا الأمر واقناعهم بقبول "المساعدة" الأمريكية. وقد كتبت صحيفة الرأي الأردنية حول هذا الأمر (4 أيار 1984) فأشارت إلى أن هذا يقود إلى نتيجة مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تنجح بفرض هيمنتها على بلدان الخليج. فمهمة مورفي التبشيرية التي كانت تهدف إلى شق العرب وعزل بلدان الخليج عن باقي بلدان العالم العربي باءت بالفشل.

في أيار عام 1984 زار مورفي مجدداً العربية السعودية وسلم للملك فهد رسالة من ريغان تتضمن اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية تقديم المساعدة إلى الدول والامارات العربية في الخليج إذا ما طلبت الأخيرة ذلك رسمياً. وبقي اقتراح الولايات المتحدة هذا دون جواب أيضاً.

جربت واشنطن طرقاً مختلفة لاقناع زعماء الدول العربية في الخليج بأنهم غير قادرين على الدفاع عن أمنهم وعروشهم على الرغم من ترسانة السلاح الضخمة التي يملكونها ولا بد لهم من أجل هذا من أن يلجؤوا إلى مساعدة الولايات المتحدة. وليس مصادفة أن تمتلئ الصحافة الأمريكية بالحديث عن "الخطر الشيعي" في الخليج، وعن عمليات "العناصر المخربة" وما إلى ذلك.

الا أن ما يخفيه الزعماء الأمريكيون الحاليون ما وسعتهم جهودهم لذلك يتحدث عنه الزعماء السابقون وهم مطمئنون. اليكم مثلاً ما قاله له الرئيس الأمريكي السابق نيلسون في حديث معه أجرته "فيغارو ـ ماغازين" الباريسية الأسبوعية (7 حزيران 1984): "انني أعتقد أن إيران والعراق

يتجنيان على أنفسهما" وكما أشارت إحدى الشخصيات الغربية الكبيرة في عالم الصناعة النفطية فقالت مازحة: "ربما كان شيء واحد فقط أسوأ من الحريق في الخليج العربي، أنه انهاء الحرب هنا:"(3). "ان الخطر الوحيد الذي يهدد استقرار الخليج والشرق الأوسط ينطلق من إيران" ـ هذا ما أكدت عليه الواشنطن بوست (24أيار 1984) ثم أضافت كذلك أن "الخطر الذي يشكله العراق" ليس أقل من ذلك الخطر أيضاً".

إن التحليل الموضوعي الثاني لنشاط الولايات المتحدة الأمريكية في ربيع وصيف عام 1984 يشير بوضوح إلى أن واشنطن تسعى بجميع السبل إلى سكب الزيت على نار الحرب العراقية الإيرانية وإلى خلق أوضاع تضطر فيها الدول العربية النفطية الست إلى طلب المساعدة من الولايات المتحدة أو أن تسمح لها بالتدخل العسكري المباشر.

استطاع الرأي العام العربي أن يحدد بدقة مرامي الولايات المتحدة معتبراً أنها تستعد لتدخل عسكري مباشر في الخليج تحت ستار الدفاع عن طرق نقل النفط. وتلجأ دول وامارات الخليج معتبرة أن لها الحق في أن تملي عليهم المواقف التي عليهم أن يلتزموا بها في القضايا الدولية. ومما يشهد على ذلك المذكرة السرية التي وجهتها وزارة الخارجية الأمريكية إلى بلدان الخليج قبيل الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة في هيئة الأمم المتحدة والتي تضمنت "نصائح" لتعمل بها تلك الدول عند مناقشة مشاكل مثل الحرب العراقية الإيرانية وأزمة الشرق الأوسط.. كتبت صحيفة السفير اللبنانية حول هذا الموضوع فقالت "ان التعليمات والارشادات التي توجهها الولايات المتحدة الأمريكية إلى البلدان العربية لا يمكن تقييمها الا على أنها محاولة للنيل من استقلال هذه الدول، لأن وزارة الخارجية الأمريكية تطالب بتسخير مصالح تلك الدول الوطنية لمصالح واشنطن الاستراتيجية".

عندما وافقت المملكة العربية السعودية على نصب صواريخ "ستينجر" ومنظومة (اواكس) من طراز جديد للدفاع عن هجوم محتمل، وقد رفضت الولايات المتحدة، في الوقت ذاته، أن تقدم مثل "الخدمة" للكويت. ثم أن واشنطن حاولت مراراً فبركة خلاف وصدام بين هذين البلدين مع تشجيع

إيران على الهجوم على الكويت، وتشير الصحافة العربية إلى أن الإدارة الأمريكية تحاول بهذا معاقبة الكويت لأنها ترفض رفضاً قطعياً السماح باستخدام أراضيها لأهداف عسكرية، كما أنها وقفت بحدة ضد تدخل الولايات المتحدة العسكري في المنطقة.

ويبدو طبيعياً تماماً موقف إسرائيل الحليف المقرب الأول للولايات المتحدة في المنطقة من الحرب العراقية الإيرانية، وقد أشار ماكنيل مراسل التلفزيون الأمريكي سي بي اس في 13 حزيران 1984 إلى هذا وأضاف "ان إسرائيل تقوم بلعبة دقيقة فيما يتعلق بالحرب بين العراق وايران... فهي تبذل جهودها كي تستمر هذه الحرب، إذ أن انتهائها لمصلحة أي من الطرفين المتصارعين لن يكون لمصلحة إسرائيل". وقد سمت صحيفة لوماتان الفرنسية منذ 26 تشرين الثاني عام 1980 التي نزلت على إسرائيل إذ ان هذه الحرب جعلت الصراع العربي الإسرائيلي يتراجع إلى الخط الثاني بعد ان استنفذ الحرب في العالم العربي إلى خلافات جدية.

أوردت "كوتيدين دو باري" في عددها الصادر بتاريخ 30 أيار 1984 مقاطع من لقاء أجرته مع اسحاق شامير صحيفة ايدوت أحرنوت قال فيه ان مواقع إسرائيل تزداد قوة نتيجة للصراع العراقي الايراني، وصرح في التاسع من حزيران عام 1984 في حديث له بالاذاعة الإسرائيلية: "اننا ننصح جميع أصدقائنا التزام اتخاذ موقف حيادي ليسمحوا لكل من هاتين الدولتين أن تدمر احداهما الأخرى". وأشار إلى أن إسرائيل تراقب بانتباه تام تطور الموقف في الخليج العربي وهي مستعدة للتدخل هناك إذا كانت مصالحها تتطلب ذلك(!).

ان مسيرة الأحداث في منطقة الخليج تؤكد على صحة رأي القوى التقدمية في المنطقة والعالم التي تشير إلى استمرار الحرب العراقية الإيرانية ليس الا في مصلحة الامبريالية الأمريكية والصهيونية اللتين يستخدمونها من أجل تحقيق خطط هيمنتهم الشاملة على البلدان العربية.

وبغض النظر عن أن بلدان الخليج صرحت أكثر من مرة عن رغبتها في ضمان دفاعها عن نفسها فإن الولايات المتحدة تشكل الآن أضخم قوة

عسكرية في هذه المنطقة وقد أصبحت طرفاً مباشراً في الصراع المسلح بالخليج خاصة بعد أن قدمت للسعودية منظومة (أواكس) للدفاع الجوي عن حدودها، إذ أن إحدى طائرات هذه المنظومة بالذات هي التي اسقطت طائرة فانتوم ايرانية.

اتخذ الجانب السعودي عدة اجراءات لتخفيف حدة التوتر القائم بين السعودية وايران. وقد أعرب القصر الملكي السعودي عن أسفه على الحادث وسارعت إلى دعوة عدد قياسي من الايرانيين (150 ألف إيراني) لاداء فريضة الحج في مكة والمدينة. أما أهداف واشنطن فقد كانت مغايرة، لقد رأت واشنطن في ازدياد الأوضاع حدة في الخليج امكانية جديدة أخرى تعرض فيها "أفضال" التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة لتدحض من خلال ذلك ما يدور من اشاعة حول أن منظومة (أواكس) لا تعمل للرياض، بل لواشنطن. بينما نجد فعلاً أن بنود الاتفاقية الأمريكية السعودية، التي تقول ان جميع معطيات منظومة (أواكس) يجب أن تقدم للسعودية فقط، لا يعمل بها. وتشير مجلة "جون أفريك" (عدد 28 تشرين الثاني 1984) إلى أن جميع معلومات الاستخبارات التي تقدمها المنظومة تصل إلى واشنطن قبل أن تصل إلى الرياض، ومن هناك تبث إلى سفن الأسطول السادس الأمريكي الذي يرابض قرب منطقة الخليج. (ومن الطبيعي أن تقوم طواقم طائرات أواكس 9 يجب أن تشكل على قدم المساواة من السعوديين والأمريكيين، الا أن الوقائع تقول أن 14 أمريكياً وسعودياً واحداً فقط يدخلون الطائرات كل صباح)، وهكذا تخرج المجلة بنتيجة هي: بما أن منظومة (أواكس) مرتبطة بمنظومة الدفاع الجوي في جميع بلدان مجلس التعاون فإن الولايات المتحدة "تضاعف من رقابتها السياسية والعسكرية على بلدان الخليج النفطية".

حاولت السفن العسكرية الأمريكية في صيف عام 1984 أن ترافق ناقلات النفط في الخليج على الرغم من إدارة البلدان صاحبة هذه الناقلات ورغبتها في ذلك. وقد صرح ممثل شركة "كويت تانكرس" أن الكويت لا تحتاج إلى

مثل هذه المرافقة وأن السفن الحربية الأمريكية تهدد أمن الملاحة البحرية في الخليج(4).

وعلى الرغم من ذلك صرح ريتشارد مورفي في حديث له لوكالة أسوشيتدبرس في 11 تموز عام 1984 بما يلي: بما أن طرق الملاحة في الخليج ذات "أهمية حيوية" بالنسبة إلى الولايات المتحدة وحليفاتها الغربيات "فإن امكانية حدوث تدخل عسكري في هذه المنطقة تبقى قائمة" وقد استشهد مورفي في ذلك بالمهمات التي أخذتها الولايات المتحدة على عاتقها وهي أن "تبقي ممرات الخليج مفتوحة".

نشرت الصحافة الأمريكية عدة مواد حول نوايا واشنطن في توسيع المجموعات الحربية في منطقة الخليج، وتتألف هذه المجموعات الآن من حاملة الطائرات "أمريكا" و 11 فرقاطة ودراعة و 7 سفن مساعدة.

ويدرس البنتاغون أيضاً امكانية تشكيل مجموعات طوارئ من كتائب مشاة البحرية والقوات البحرية الأمريكية لاستعمالها عند حدوث "حالة طوارئ". ويعتقد الأمريكيون أنه "لا يجوز الانتظار في مثل تلك الحالة إلى أن يتم نقل قوات الانزال الجوية من بعد ستة آلاف ميل، أي من شواطئ الولايات المتحدة الأمريكية الشرقية. يجب أن تكون هذه القوات أقرب بكثير إلى منطقة الخليج"(5).

تستخدم الولايات المتحدة "جميع الوسائل الممكنة" من أجل الدفاع عن السفن الحربية الأمريكية من أي عدوان عليها في منطقة الخليج العربي، هذا ما صرح به م. بارتش ممثل وزارة الدفاع الأمريكية. وأكد أيضاً قائلاً: "يجب علينا تسخير جميع قواتنا عن الملكية والمصالح الأمريكية في هذه المنطقة".

كنا أكثر من مرة قد لفتنا الانتباه إلى كلام الشخصيات الرسمية الأمريكية المقنع. وهنا هم الأمريكيون منذ سنوات عديدة يقومون بهجوم "هادئ" على الخليج متقنعين بكلمة "دفاع"، وعلى الرغم من أن هذا الهجوم ليس حربياً لكن ما أسهل تحويله إلى حربي عندما يرغبون في ذلك.

ترافقت الحملة الدعائية الأمريكية بتوسيع رقعة النشاط العسكري في المنطقة. وجرى "التصعيد على المحور الأفقي" من تموز وحتى آب 1984 عندما أصابت الألغام في البحر الأحمر أكثر من ثلاثين سفينة من جنسيات مختلفة، واتخذت السلطات المصرية الاجراءات اللازمة، الا أن تسع سفن حربية مع طائرات عمودية وعسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية وانكلترا وفرنسا انتقلوا خلال أيام إلى منطقة البحر الأحمر. لماذا؟ تقول التصريحات الرسمية: "لضمان حرية الملاحة البحرية وأمنها". من الذي قام بتلغيم واحد من أهم الممرات البحرية في العالم؟ ظل الفاعل مكتوماً. لكن من المعروف أيضاً أنه في أواسط حزيران قبل شهر من حدث الانفجارات في البحر الأحمر واثناء اجتماع وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي الذي جرى في الطائف تم اتخاذ قرار حول تمديد خط نفط يربط بين منابع النفط وضفاف البحر الأحمر لتخفيف تبعية البلدان المصدرة للنفط لشركات نقل النفط عبر مضيق هرمز(6). وجرى في الوقت ذاته محاولة للحد من تنامي القدرة العسكرية الغربية في الخليج التي تجري تحت غطاء "ضمان سلامة الملاحة البحرية" ولجم تصعيد هذا التواجد "على المحور العمودي" أي اتخام منطقة الخليج بالأسلحة الهدامة وتكثيف القطع العسكرية الأمريكية فيها. ومن الممكن أن يكون هذا القرار، الذي ترافق برفض الدول والامارات النفطية "للمساعدة" العسكرية الأمريكية، هو سبب تنظيم عملية التلغيم في البحر الأحمر.

في ربيع عام 1984 أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية فجأة غيورة على مبدأ حرية الملاحة البحرية في الخليج العربي. ان الخبث والوصولية اللذين تتصف بهما السياسة الأمريكية ظهرا بوضوح في عمليات التلغيم القرصنية على سواحل نيكاراغوا في الوقت نفسه، ولا يجوز لنا الا أن نلاحظ التباين الفاضح بين نشاط الولايات المتحدة حيال منطقة الخليج " ودفاعها"عن حرية الملاحة وأمنها وسلامتها هناك، وسياستها حيال نيكاراغوا حيث قامت بتلغيم وسواحل هذا البلد خارقة بذلك حرية الملاحة في المياه الدولية معلنة

أن هذا من حقها لأنه يدخل ضمن حقل الدفاع عن المصالح الحيوية الأمريكية المهمة عن أمن الولايات المتحدة.
وإلى جانب هذا فإن حكومة ريغان راعت إلى حد ما في نشاطها بالمحيط الهادئ والهندي متطلبات طبيعة الحملة الانتخابية، ولذا فقط أعارت نظرها للحد من الطموحات الامبراطورية للأدارة الأمريكية التي تؤدي إلى عدم تأييد أغلبية أوساط الأمريكيين العاديين للمغامرات العسكرية الجديدة، كما أنها تخشى من ردة فعل الأوساط الصهيونية الأمريكية من ذاك "التأييد" المبالغ فيه للعرب ضد إيران.
لقد تعرض قرار إدارة ريغان القاضي بزيادة المساعدات العسكرية للمملكة العربية السعودية إلى نقد جدي وجهه إليه أعضاء مجلس الشيوخ من الحزبين الجمهوري والديمقراطي على حد سواء، فقد خاف هؤلاء من أن يؤدي هذا إلى تورط قطع الجيش الأمريكي في حرب بالخليج العربي. وقد ترافق الاستماع إلى تقارير اللجان الفرعية حول العمليات الخارجية بنقد حاد لصفقة ريغان، مع السعودية حول بيعها 400 صاروخ زينيت متنقل من طراز "ستينجر"(7).
أما السيناتور هارت فقد أرفق حملته الانتخابية بعد ترشيح نفسه لانتخابات الرئاسة عن الحزب الديمقراطي بالاعراب عن مصالح الأوساط الواقعية والحكيمة وأعرب عن مواقف متحفظة حيال سياسة الحزب الجمهوري.
وفي لقاء معه أجرته صحيفة "لوس انجلس تايمز"(31 أيار 1984) قال: "لنأخذ الخليج العربي كمثال بتحميس ريغان لعمليات الدعم الجوي.لكن الدعم من الجو يعني اننا نحتاج اما إلى حاملات طائرات في الخليج العربي لم تكن متوفرة لدينا هناك أو إلى قواعد أرضية. استطعنا تأمين هذا وذاك، ولنفترض أيضاً أننا عندما نبدأ بتنفيذ الاجراءات التي تضمن ذلك سيقوم الاتحاد السوفيتي برفع قدراته العسكرية على حدوده الجنوبية المتاخمة لايران، ولنفترض أننا في مثل هذه الحالة، قد هيأنا قوات الانتشار السريع للقيام بعملياتها هناك، ولنفترض أن العراقيين قاموا بقصف جزيرة خرج وأن الجيوش الإيرانية أجابت على ذلك بمهاجمة السفن في الخليج العربي،

ولنفترض أن جميع البلدان سترفع من مستوى استعدادها العسكري.. وهكذا يمكننا أن نتابع إلى ما لا نهاية .. ولنفترض بعد ذلك أن أحد الأقمار الصناعية تعطل وأعطى اشارة خاطئة تقول أن الصواريخ الأمريكية في طريقها إلى أهدافها. ويمكنكم أن تسموا هذا سيناريو هوليودياً أو سموه كما تريدون، الا أن هذا كله ليس هرطقة بل أمر محتمل الحدوث".

ثم أخذ سيناريو هارت يتحقق جزءاً فجزءاً، لكن لم يعد هو المرشح لمنصب الرئاسة بل موندیل، وهذا يشهد على أن غياب نظرة موحدة إلى نشاطات الولايات المتحدة في الخليج العربي تجمع بين الأوساط الحاكمة هناك لم يكن ليمنع من تحضير الخط العام لعمليات الولايات المتحدة في تلك المنطقة من العالم.

وبالمناسبة فإن المعلق السياسي الأمريكي ج. كرافت المؤيد للتدخل العسكري الأمريكي في منطقة الخليج اعترف أيضاً بأن "القدرة العسكرية الأمريكية والوضع السياسي القائم في منطقة الخليج العربي لا يتلاءمان مع بعضهما "وأن هذه المنطقة "كما هي حال كثير من المناطق الأخرى في العالم تستطيع القدرة العسكرية الأمريكية ان تشكل خطراً على أصدقائنا قبل غيرهم"(8) وكثيراً ما نصادف مثل هذا التقييم في أعمال المحللين السياسيين، ففي مؤلفه الضخم الصادر في لندن عام 1984 تحت عنوان "الخليج، والبحث على الاستقرار الاستراتيجي: العربية السعودية، التوازن العسكري في الخليج وتوجهات توازن القوى في الصراع العربي الإسرائيلي" يتناول الباحث السياسي الانكليزي كوردسمين امكانية قيام "قوات الانتشار السريع" بعمليات لها في المنطقة ويصل استنتاجات مماثلة، الا أن البنتاغون لا يتراجع عن خططه وتستمر عمليات "تطبيق" العرب، كما يستمر جر الحلفاء في حلف الناتو إلى مغامرات خطرة.

وهكذا فإن ادارة ريغان تقوم بنشاط يهدف إلى اضعاف جميع المعارضين من جميع الأطراف في نزاع الشرق الأوسط، وهدفها من ذلك تحضير الأرضية اللازمة للمناورات الأمريكية الامبريالية الرامية إلى تحقيق تفوق عسكري شامل ورقابة دائمة على منطقة الخليج. ان أضعاف كلا الطرفين

المتقاتلين، العراق وايران بواسطة تقديم العون العسكري لهما معاً وامدادهما بالمعدات يهدف إلى طعنهما معاً وتحويلهما بالتالي إلى مصدر كسب للامبريالية الأمريكية النفطية في المنطقة(9).

أن فكرة اقامة رعاية استعمارية جماعية على الخليج العربي لم تغب عن ذهن السياسيين الأمريكيين لحظة واحدة، وربما كان مرد ذلك هو أن الحنين إلى زمان الاستعمار الغابر ما يزال قوياً. وكمثال على هذا نقول ان نائب وزير الخارجية الأمريكي السابق جورج بول كثيراً ما تحمس لفكرة انشاء "جمعية مستهلكي نفط الخليج العربي" على غرار مبدأ دالاس المعلن عام 1956 عندما لجأت حكومة جمال عبد الناصر في مصر إلى تأميم قناة السويس. وتنص فكرة بول على ان جميع الاجراءات الهادفة إلى "حماية" الخليج العربي يجب ان تمر عبر هذه "الجمعية" بما في ذلك الاتفاقيات الدبلوماسية مع بلدان الخليج النفطية الأساسية، كما أن على هذه الجمعية أن تستخدم الوسائل المتوفرة في البلدان المستهلكة لنفط الخليج من عسكرية واقتصادية ومالية لتكون أدوات ضغط على بلدان الخليج.

وكي لا يبقى أي مجال للشك في طبيعة مثل هذه "الجمعية" كتب بول يقول: "من الممكن الا يستطيع حلفاؤنا الغربيون تقديم العدد الكافي من السفن والطائرات اللازمة لتنفيذ هذه المهمة، كما يمكن ألا تتمكن اليابان من تقديم أي شيء، الا ان على كل من فرنسا وانكلترا أن تكونا مهيئتين لتخصيص تشكيل واحد على الأقل على أن يكون له ثقله في القوات المتعددة الجنسيات والا تتيحان مجالاً لنشوء تصور عن أن القوات الأمريكية تتحرك منفردة مما يدفع إلى الظن بالامبريالية". وهكذا يصبح أحد الاهداف الرئيسة التي تستدعي انشاء مثل هذه "الجمعية" هو التغطية على طموحات الامبريالية الأمريكية التوسعية. والفكرة ليست جديدة، فالادارة الأمريكية جعلت حلفاءها الغربيين مضطرين للجوء إلى عملية مثل هذه في لبنان مثلاً اضطرت السفن الفرنسية بعدها إلى نقل مجموعة من النعوش إلى الوطن بعد أن لفت بألوان العلم الحمراء والبيضاء والزرقاء. ان هوس اخفاء العلم الأمريكي بأعلام أخرى للبلدان الغربية لم يكن أقل عند من

يحددون السياسة الأمريكية، ولهذا سننظر في اقتراح هذه الشخصية المستقيلة من شخصيات وزارة الخارجية الأمريكية حتى نهايته.
لا يشعر جورج بول بالقلق من طبيعة العمليات التي يقترحها، بل كيف يمكن تبريرها التبرير الأفضل لتضطر.. دول الخليج إلى الأخذ بها، ويأخذه الأسف عندما يقول ان "الدول العربية المنتجة للنفط لا تميل إلى استخدام المساعدة العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة. إذ أن تدخلنا في لبنان واتفاق التعاون الاستراتيجي الذي وقعناه مع إسرائيل جعل بلدنا موازياً في نظرهم لإسرائيل، مما يضع أي دولة عربية في موضع شائك إذ تشكل من حولها تصور يشير إلى وجود روابط وثيقة لها مع بلدنا. فالعربية السعودية تتردد تردداً شديداً قبل أن تقدم لنا أياً من مواقعها البرية. وإذا نسقنا نشاطنا ضمن "جمعية المستهلكين" ستكون البلدان العربية في حل مما يلطخ سمعتها تلك ويشير إلى تبعيتها لأمريكا وحسب"(10). ونحن من طرفنا نضيف: يا لنعيم المؤمنين بمثل هذا!!
عندما تفكر بعض شخصيات دول أوربا الغربية برأس صاح تخرج باستنتاجات محددة من المغامرات الأمريكية في ليبيا التي زجها فيها البيت الأبيض، فقد صرح وزير الخارجية الايطالي جورج اندريوتي في حديث له مع صحيفة بايزه سيرا (31 أيار 1984) فقال: "أعتقد أن تجربة أحداث ليبيا تدل على استحالة حل المشاكل بالوسائل العسكرية، ويشكل هذا إلى حد كبير الأوضاع التي آلت إليها الأمور في الخليج العربي، ولا يجوز لنا أن ننسى أن طريقة التدخل والاستفزازات ستؤدي إلى اعاقة نقل النفط على الرغم من وجود البارجات العسكرية، وأرى ان جميع هذه الحيثيات يجب أن تجعلنا نرفض القيام بعمليات عسكرية واسعة".
ويبدو في الوقت الحاضر ان حلفاء أمريكا، على الرغم من جميع تنازلاتهم، ينزعون إلى لجم إدارة ريغان عن القيام بتنفيذ عملية عسكرية في المنطقة، ويدلون بآرائهم التي تشير إلى أن انفاق مبالغ طائلة (500 مليار دولار) "للدفاع" عن الخليج العربي من خطر هجوم سوفييتي ضعيف الاحتمال على إيران أو من أجل الدفاع عن النظام الملكي المطلق في

المملكة العربية السعودية أمر لا فائدة منه ولا طائلة وذو تبعات خطيرة، مع العلم أن تبعية الغرب لنفط الخليج في تناقص مستمر.
ومما لا شك فيه أن التنافس الحاد بين الدول الرأسمالية المتقدمة في الصراع من أجل الحصول على أسواق وعقود رابحة يعلب هنا دوراً كبيراً. وعلى الرغم من وحدة المصالح الطبقية بين الأطراف المتنافسة من الدول الغربية فإن تنافسها في هذه المنطقة من العالم يزداد حدة، وتتعرض الشركات الأمريكية إلى ضغط كبير من الشركات اليابانية والأوربية الغربية، ومما يشهد على هذا لقاء زعماء السوق الأوربية المشتركة والبلدان المشاركة في مجلس التعاون، الذي تم في تشرين الثاني من عام 1984 في البحرين، وقد كتبت المجلة الإنكليزية "ميلد ايست ايكونميك وايجست" (16 تشرين الثاني 1984) تقول أن عشرة بلدان أعضاء في السوق الأوربية المشتركة صارت من أكبر العملاء في بلدان الخليج العربي. ونشير بالمناسبة أيضاً إلى أن تنافساً شديداً يشتد اواره بين البلدان الأعضاء في السوق الأوربية المشتركة ولا ينحصر هذا التنافس بين الشركات وحسب، بل يتعداه إلى الدول الأعضاء. وأشارت الديلي تلغراف (29 تشرين الثاني 1984) إلى أن العقد الذي قيمته مليار جنيه استرليني وينص على امداد المملكة العربية السعودية بـ 60 طائرة من طراز تورنادو من صنع انكلترا بالاشتراك مع ألمانيا الغربية وايطاليا كان في نهاية عام 1984 محل أخذ ورد، وكذلك كان الوضع مع طائرات التدريب الإنكليزية من طراز هوك، وتكمن القضية في أن فرنسا كانت عرضت من طرفها أن تمد العربية السعودية بطائرات ميراج ـ 2000، وعلى الرغم من ان هذا النوع من الطائرات لا يوازي بخصائصه التقنية الاستراتيجية طائرات تورنادو الا أن الفرنسيين وعدوا بتقديم أسعار أكثر ملائمة وشروط أفضل لامداد السعودية بهذه الطائرات، وقد حاول وزير الدفاع البريطاني أن ينقذ العقد المغري فطار ثلاث مرات خلال شهرين إلى الرياض، الا أنه لم يحصل على جواب نهائي بخصوص هذه الصفقة.

ومع حساب التنافس المتنامي بين الدول الامبريالية الكبرى في منطقة الخليج تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية إلى مختلف أساليب البحث عن وسائل لدعم سيادتها في المنطقة، وتراهن بشكل رئيس على أساليب الضغط العسكري وخلق حالات توتر مصطنعة، وتأييد حالات عدم الاستقرار فيها. وقد صار الحديث عن "التبعية المتبادلة" والمشاركة" أقل بكثير مما كان عليه بينما صار الحديث أكثر عن ضرورة "دعم أمن" الخليج العربي.
لا ترغب واشنطن أبداً في ملاحظة ما أعلن عنه زعماء دول المنطقة مراراً حول "أن ضمان أمن الخليج العربي هو قضية من اختصاص الدول الواقعة على هذا الخليج والتي ترفض التدخل الأجنبي في ذلك".
وفي ظروف ازدياد حدة التوتر في الخليج تصعد قوى حركة التحرر الوطني في المنطقة من نشاطاتها الهادفة إلى انهاء التواجد العسكري الأمريكي ودعم استقلال دول المنطقة وسيادتها وبالتالي انتهاجها سياسة عدم الانحياز. وتعي عواصم دول الخليج بوضوح أكبر أن تحويل منطقة الخليج في ظروف التكتلات العالمية إلى بؤرة خطرة من بؤر التوتر الدولي يجعل من تحقيق أهداف النمو والتطور القوميين أمراً مستحيلاً. ولهذا فإن التغلب على الأزمة التي تحول دون الانفراج الدولي واحلال مناخ ملائم ثابت للتعاون الدولي واحلال صلات متكافئة بشكل حقيقي بين الدول هو المهمة الرئيسة التي تتجاوب مع مصالح هذه الدول وغيرها من البلدان النامية.
ان تطور الأحداث في منطقة الخليج العربي يشير إلى أن المصالح القومية لدول المنطقة تسير نحو التصادم مع مصالح الدول الامبريالية الكبرى التي تفرض عليها علاقات اقتصادية غير متكافئة، ومما لا شك فيه أن هذه التناقضات سوف تتزايد مع الزمن لأن كل خطوة على طريق التقدم ودعم الاستقلال الحقيقي ستصطدم بنشاط مضاد تقوم به الأوساط الامبريالية التي تحاول الحفاظ على أوضاع التبعية الاقتصادية القائمة في المنطقة ويلاحظ في أواسط الثمانينيات تصادمات أكبر بين الصناعة الوطنية المتنامية في بلدان الخليج ونشاط الشركات الامبريالية الاحتكارية في المنطقة.

نذكر على سبيل المثال أن مجلة ميدل ايست ذكرت في عدد تشرين أول عام 1984 أن توريدات الفولاذ الضخمة من مجموعة من الشركات الأوربية الغربية إلى سوق الخليج بأسعار مخفضة (بأسعار اغراق السوق) كانت تهدف إلى ضرب صناعة الفولاذ الفتية في المنطقة. وهكذا أيضاً تتصرف بشراسة الشركات الاحتكارية الغربية مع تصدير المنتجات البتروكيميائية من بلدان الخليج، لأن تصدير هذه السلع ذو أهمية كبيرة بالنسبة إلى بلدان الخليج، لأن الورقة الرئيسة التي تراهن عليها هذه البلدان في تطور صناعتها الوطنية هي الصناعات البتروكيميائية وتخطط أن يصل حجم تصدير هذه البضائع في عام 1990 إلى 20% من حجم التجارة بهذه السلع، الا أن دول السوق الأوربية المشتركة فرضت في آب عام 1984 ضرائب جمركية مرتفعة (31.5%) على استيراد الميتانول من المملكة العربية السعودية مما حرم السعوديين من امكانية منافسة البلدان الأخرى في هذا المجال، وليس هذان الا مثالين من نشاط الغرب المعادي لبلدان الخليج في حقل الاقتصاد، وهو نشاط معد من وجهة نظر العرب، الا أنه نشاط طبيعي محتوم في منظمة الاقتصاد الرأسمالية.

ان تحليل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الامبريالية الكبرى في منطقة الخليج وعلاقاتها مع دول هذه المنطقة خلال السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات هذه المنطقة يقوم على سعي تلك القوى وضع المنطقة تحت رقابتها التامة وربطها ربطاً وثيقاً بعجلتها واخضاعها كلياً لتأثيرها كي تتمكن لاحقاً من الاستمرار باستغلال ثرواتها وترسيخ أقدام الاستعمار الجديد فيها وتبعيتها الأبدية للغرب وقولها بما يمليه عليها.

وتتطابق في هذا تماماً مصالح جميع الأطراف الامبريالية المفترسة بغض النظر عن أصلها وقوتها الحقيقية. وسيبقى النفط محتفظاً بأهميته في الاقتصاد العالمي عقوداً أخرى من السنين ولهذا فإن السلطات القائمة في واشنطن ولندن وطوكيو تعتبر أن منطقة الخليج بما فيها من احتياطي كبير من "الذهب الأسود" يجب أن تبقى مرتبطة بالمنظمة الرأسمالية العالمية باعتبارها الشريط القاصر الذي يجب أن يحظر عليه ليبقى في كنف الغرب

وسياسته وتحت جناح اقتصاده وأن يشعر دائماً بقبضة الغرب العسكرية القوية المرفوعة فوق رأسه والمستعدة أن تهوي على هامته إن حاول الخروج عن الطاعة.

وإلى جانب هذا تظهر بين الدول الغربية اختلافات بينة في وسائل تحقيق تلك الأهداف،وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية لا تخفي عزمها عن تحقيق تلك الهداف عن طريق استخدام القوة والتهديد بها والضغط العسكري فإن شركاءها الغربيين ومعهم اليابان أيضاً يعتمدون بشكل أساسي على التأثير الاقتصادي والسياسي، دون أن ينفوا "فائدة" عرض العضلات.

وإلى جانب هذا لا يجوز ابداً ألا نشير إلى الطبيعة الخاصة لنشاط الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي، إذ ان هذه السياسة تتوجه أساساً نحو تحقيق أهداف أكثر اتساعاً وشمولاً ونشراً للسيادة الأمريكية في المنطقة لتلغي تبعية الدول الرأسمالية لنفط الخليج ولتضاعف بالوقت ذاته بشكل مخطط ومدروس من الجهود الرامية إلى توسيع تواجدها العسكري فيه.

وتبرز للعيان ما يبدو وكأنه تناقض. لماذا تقوم الولايات المتحدة الأمريكية، التي تستطيع الاستغناء تماماً عن نفط الخليج دون أن تتعرض لأية خسارة أو خطر على اقتصادها، باعلان منطقة الخليج "منطقة مصالح حيوية أمريكية مهمة"، ثم تهدد بعد ذلك بالتدخل العسكري في شؤونه وتسعى بدأب لتصعيد سريع لقدراتها العسكرية هناك؟

هذا كله علماً بأن الحديث يجري عن منطقة تبعد آلاف الأميال عن الولايات المتحدة، حتى أن حلفاء أمريكا الذين لا يبعدون كثيراً عن المنطقة والمرتبطين بنفط الخليج ينظرون إلى فكرة التدخل العسكري المباشر ببرود تام على أقل تقدير، يشير مؤلفوا كتاب "حلفاء في عالم مضطرب" إلى أننا "إذا أردنها اتباع المنطق فإن الأوربيين بالذات هم المعنيون بالدفاع بحدة عن مصالحهم، أما الأمريكيون فما عليهم الا أن يسعوا إلى ألا يضطرهم الأوربيون إلى التقاط الكستناء من موقد تتأجج فيه نيران الاستعمار الجديد. أما في الواقع فقد تمت الأمور على العكس تماماً.

فالولايات المتحدة هي التي تضاعف نشاطاتها المنطلقة من فهمها للخطر الذي يهدد أمن الخليج وجنوب غرب آسيا، أما أوربا المرتبطة بنفط الخليج فلا تقوم الا بالقليل مؤكدة أن مشكلة هذه المنطقة تحمل قبل كل شيء طابعاً سياسياً ـ اقتصادياً وثقافياً ـ اجتماعياً وان حلولها لا تتم بالطرق العسكرية بقدر ما تتم بالطرق الدبلوماسية أو باجراءات تجارية. ان هذا التباين ناتج عن مجموعة من العوامل بما في ذلك الخلافات غير الشكلية بين الحلفاء في تشخيص المشكلة في ذلك الخلافات غير لشكلية بين الحلفاء في تشخيص المشكلة في هذه المنطقة، الا أن السبب الرئيس لذاك التباين هو الخلاف الحاد في تقويم نوايا السوفييت بعد ادخال قوتهم إلى افغانستان والفهم المختلف لذاك الخطر الذي يدفع نحو المخاطرة باستفزاز موسكو"(11).

ويكمن جوهر الأمر في أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج تهدف إلى وضع المنطقة تحت رقابتها العسكرية، ولا تتوجه نحو امساك البلدان المنتجة للنفط في قبضتها بالقوة وحسب، بل وإلى التأثير على غيرها من البلدان المستوردة للنفط مثل بلدان أوربا الغربية واليابان بواسطة فرض رقابتها التامة على الخليج. حتى أن الولايات المتحدة تفكر بوضع يدها على صنبور النفط لتملي ارادتها على المركزين الآخرين من مراكز العالم الرأسمالي، ونقصد هنا السياسة البعيدة المدى التي تهدف إلى ضمان تزعم الامبراطورية الأمريكية للعالم الرأسمالي، لكن الطموحات الامبراطورية لا تتوقف عند هذا الحد. فالسلطات الحاكمة في واشنطن تنظر إلى الخليج العربي على أنه رأس جسر إلى الاتحاد السوفييتي بل أهم هذه الجسور على الاطلاق. ان "استصلاح" الخليج العربي عسكرياً ومعه أيضاً شمال غرب آسيا والمحيط الهندي يتم على وجه السرعة كي يتم تشكيل قلعة عسكرية قادرة على أن تأخذ على عاتقها تنفيذ خطط التوسع الأمريكي الشاملة، هذا اضافة إلى المهام الملحقة بها في منطقة الخليج. وليس من قبيل الصدفة ان يحدث مثل هذا الامداد بمختلف أنواع الأسلحة الذرية وتتوارد إلى الخليج حاملات الطائرات والغواصات النووية، وتقام في

المناطق المجاورة مخازن المعدات والأسلحة النووية، كما ظهرت في الصحافة اخبار تقول ان البنتاغون يحاول أن يجعل بعض دول الخليج تقبل بنصب صواريخ بيرشنغ متوسطة المدى على أراضيها.
أما في واشنطن فيستمرون في مناقشة نتائج مثل هذا النهج العدواني المغامر الذي تنتهجه الإدارة الأمريكية.
كتب س. روزنفيلد في الواشنطن بوست في الثاني من تموز عام 1984 يقول: "تعتقد موسكو ولها مبرراتها في ذلك أن الولايات المتحدة تستطيع ان تخاتل للحصول على موافقة تسمح لها بارسال طائرات لها أو سفن عسكرية كي تصل إلى هدفها بابقاء قواتها في وقاعد نصف دائمة بالقرب من الخليج وان الممكن ان تبقى هذه القوات في الخليج نفسه. والخليج أكثر قرباً إلى حدود الاتحاد السوفيتي بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية من أمريكا الوسطى لذا تعطي الولايات المتحدة لهذا الخليج أهمية استراتيجية أكثر. وفي الوقت ذاته سيعطي هذا دعماً كبيراً لبرنامج ريغان حول تجديد التسلح مع التركيز على حاملات الطائرات والاقتراب من حدود الاتحاد السوفيتي. اننا نخدع أنفسنا إذا لم نقدر مدى تقويم موسكو الجدي لنتائج الأحداث ابتداء من إعلان الرئيس كارتر اعتبار المناطق القريبة من حدود الاتحاد السوفيتي مناطق مغلقة أمام تغلغل الروس الا انها مفتوحة أمام تدخل الأمريكان، ثم تعهد ريغان الذي لا سابقة له بضمان استمرار سلطة الأسرة الحاكمة في السعودية وانتهاء بسياسة ريغان حيال الأزمة الحالية التي تتجلى في التحضير المسبق للعوامل السياسية والمادية اللازمة لأي تدخل عسكري أمريكي تقرر الولايات المتحدة القيام به في المنطقة".
هل يصغي حكام الولايات المتحدة الحقيقيون الذين يصيغون السياسة الخارجية الأمريكية إلى مثل هذه الأصوات أم لا؟ هذا ما سيكشفه الزمن.
لكن مما لا شك فيه أن النهج السياسي الذي تنتهجه الإدارة الأمريكية الآن يتناقض تناقضاً عميقاً مع المصالح الجذرية وطموحات الشعوب، وهو خطر إلى حد كبير وليس له مستقبل، إذ لن تتمكن الولايات المتحدة من تكييف العالم على هواها لتجعله يتطابق مع النموذج الأمريكي الذي تريده له.

وينتهج الاتحاد السوفييتي الوفي لتعاليم السلام واستقلال الشعوب وحريتها في تقرير مصيرها نهجاً مبدئياً في علاقاته مع السوفيتي بايران أو العراق أو الكويت أو العربية السعودية أو غيرها من بلدان المنطقة. فهو يدافع بحزم عن حرية الشعوب وأمنها وسلامتها ويقاوم كل المحاولات العدوانية التي تقوم بها الأوساط الحاكمة في الولايات المتحدة وانكلترا للتدخل في شؤون دول المنطقة أو املاء ارادتهما عليها. وقد جاء في تصريح وكالة تاس منذ آذار عام 1968 أن "من حق هذه الدول ـ وليس هذه الدول وحسب ـ أن تحدد مصيرها بنفسها"(12).

لكن الأوساط الامبريالية بالتحديد هي تحاول بشتى السبل والوسائل الحيلولة دون تمتع شعوب هذه المنطقة بحقوقها الشرعية بما في ذلك سيادتها على ثرواتها الوطنية وقد أكد الاتحاد السوفييتي على لسان أندرية غروميكو في الثاني من كانون الأول عام 1975 على أنه "يقف بصلابة مع أن يحل في هذه المنطقة سلام وطيد وأن تقوم فيه جميع الظروف التي يتطلبها تطور جميع دول الخليج وشعوبها تطوراً مستقلاً ومتكافئاً. ولابد لتحقيق هذا الهدف من أن تلغى في هذه المنطقة من العالم جميع القواعد الأجنبية وأن يتضمن حرية الملاحة في الخليج ومضيق هرمز وأن تنشأ بين دوله علاقات ثقة وحسن جوار".

ومقابل المبدأ الامبريالي الذي يقضي بالعدوان وسياسة الاملاء على بلدان منطقة الخليج وضع الاتحاد السوفييتي مبدأ احلال سلام وطيد في المنطقة وضمان أمن دولها، وهنا يبدو التباين الواضح بين خطط الولايات المتحدة الأمريكية التي تنص على فرض رقابتها العسكرية السياسية على هذه المنطقة من العالم الغنية بنفطها وبين اقتراحات الاتحاد السوفييتي التي تقدم بها في نهاية عام 1980 والتي تنص على ضمان أوضاع هادئة ومستقرة في منطقة الخليج وكان لهذه الاقتراحات صدى عالمي واسع إذ أنها تدل على الطريق الصحيح والعادل والواقعي لاحلال سلام حقيقي في هذه المنطقة التي أصبحت تهدد بانفجار شامل. لقد اقترح الاتحاد

السوفييتي أن تتخذ جميع الدول المهتمة بهذه المنطقة، بما في ذلك دول المنطقة ذاتها والدول الغربية واليابان والصين التعهدات التالية على نفسها:
ألا تقوم بانشاء قواعد عسكرية في منطقة الخليج والجزر المحيطة به، وألا تنقل إليها أسلحة نووية أو أية أسلحة أخرى من أسلحة الافناء الجماعي.
ألا تستخدم القوة وألا تهدد أيضاً باستخدام القوة ضد بلدان الخليج العربي والا تتدخل بشؤون بلدانه الداخلية.
أن تحترم مبدأ عدم الانحياز الذي اختارته دول منطقة الخليج وألا تشركها في أحلاف وتكتلات عسكرية تقيمها الدول النووية.
ألا تقيم اية عوائق تحول أو تهدد التبادل التجاري الطبيعي الحر وطرق المواصلات البحرية التجارية التي تربط العالم بدول هذه المنطقة.
هذه هي المقترحات السوفييتية التي أكدت عليها القيادة السوفييتية باستمرار على انها المنطلقات الثابتة التي ينطلق منها الاتحاد السوفييتي في سياسته حيال دول المنطقة لضمان سلامتها وأمنها ومعها سلامة منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وأمنها ايضاً. ويقف الاتحاد السوفييتي إلى جانب الحد من النشاط العسكري البحري الذي تقوم به الدول الأجنبية في هذه المناطق، وإلى جانب الحيلولة دون اقامة قواعد عسكرية أجنبية فيها تحتوي على الأسلحة النووية، ويرفض استخدام القوة أو التهديد بها أو التدخل في الشؤون الداخلية لدول هذه المنطقة. ومن البديهي تماماً أن يمهد تحقيق هذه الاقتراحات لتخفيف حدة التوتر المهدد بالانفجار في المنطقة وأن يسمح عموماً بقيام جو دولي صحي.
ان الاتحاد السوفييتي ومعه بقية دول المنظومة الاشتراكية ينطلقان من مبدأ صلب لا يحيدان عنه هو: "لا توجد أية مشاكل عالمية و محلية لا يمكن حلها حلاً عادلاً بوسائل سلمية. إذ أن الأمر الرئيس في ذلك هو أن يعترف الجميع عملياً بالحقوق الشرقية لكل شعب من الشعوب بحل قضاياه الداخلية دون أي تدخل خارجي، وبحقه بالمشاركة في الحياة الدولية مشاركة متكافئة بشكل يحترم فيه الجميع استقلال الآخرين وسيادتهم على أراضيهم وسلامة تلك الأراضي دون انتهاك حرمة حدودها، ورفض مبدأ

استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وألا تحاول أية دولة كبرى انتهاج سياسة السيطرة الشاملة أو اقامة "مناطق حيوية" أو "مناطق نفوذ"(13). ان للاتحاد السوفييتي مصلحة حقيقية في تطور دول منطقة الخليج ودعم استقلالها الوطني وازدهارها الاقتصادي، ويرى في ذلك ضماناً حقيقياً للسلام والأمن في هذه المنطقة من العالم، وعندما يؤيد الاتحاد السوفييتي تأييداً ثابتاً النضال التحرري لشعوب المنطقة وسعيها أن تحقق آمالها وأمانيها فانه يؤكد على التزامه بمبادئ التضامن مع الشعوب المناضلة في سبيل حريتها وتقدمها الاجتماعي.

***